



**Tikrit Journal of Administrative
and Economics Sciences**
مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية

ISSN: 1813-1719 (Print)



**The Impact of Adopting a Standard of International Financial
Reporting (IFRS-13) on Financial Fragility: An Applied Study in a
Sample of Iraqi Banks Listed in the Iraq Stock Exchange**

Khalaf Abdullah Hasan*, Imad Saleh Neamah

College of Administration and Economics/Tikrit University

Keywords:

International Financial Reporting Standard (IFRS13), financial fragility, banking sector.

ARTICLE INFO

Article history:

Received 26 Jul. 2023
Accepted 11 Sep. 2023
Available online 31 Dec. 2023

©2023 College of Administration and Economy, Tikrit University. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE

<http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>



***Corresponding author:**

Khalaf Abdullah Hasan

College of Administration and
Economics/Tikrit University



Abstract: The research aims to demonstrate the relationship between the adoption of the standard (IFRS13) and financial fragility within the Iraqi banking sector. The research sample included the financial reports of some banks listed in the Iraq Stock Exchange, the number of which is (14) banks, and for the period from (2016) to (2021), so that the number of observations is (84). Watching, the researchers relied on measuring the fair value standard (IFRS13) on two measures: the relative importance of the fair value of net income and the relative importance of the fair value of comprehensive income. As for financial fragility, it was measured by the (Z-Score) indicator. Statistical significance between adopting the fair value standard (IFRS13) and financial fragility.

تأثير تبني معيار التقارير المالية الدولية (IFRS13) في الهشاشة المالية: دراسة تطبيقية لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية

عماد صالح نعمة

خلف عبد الله حسن

كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة تكريت

المستخلص

يهدف البحث إلى بيان العلاقة بين تبني معيار (IFRS13) والهشاشة المالية ضمن القطاع المصرفي العراقي، وشملت عينة البحث التقارير المالية لبعض المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وعددها (14) مصرفاً وللفترة من (2016) لغاية (2021) لتكون عدد المشاهدات (84) مشاهدة، وقد اعتمد الباحثان في قياس القيمة العادلة معيار (IFRS13) على مقياسين هما الأهمية النسبية للقيمة العادلة لصافي الدخل، والأهمية النسبية للقيمة العادلة للدخل الشامل، أما الهشاشة المالية فتم قياسها بمؤشر (Z-Score)، وتوصل البحث إلى أن هناك علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين تبني القيمة العادلة معيار (IFRS13) والهشاشة المالية.

الكلمات المفتاحية: معيار التقارير المالية الدولية (IFRS13)، الهشاشة المالية، القطاع المصرفي. **المقدمة**

تعد محاسبة القيمة العادلة من أهم الموضوعات التي حظيت باهتمامات كبيراً في البحوث المحاسبية وخصوصاً دراسة تأثير تبني محاسبة القيمة العادلة في الأزمة المالية. وقد بدأ التوجه نحو محاسبة القيمة العادلة كمطلب أساسي في اثبات ومعالجة الأحداث والعمليات المالية كي تكون أقرب إلى الواقع الفعلي وفقاً للظروف السائدة وبما يحقق ملائمة المعلومات المالية المنشودة الأمر الذي حدا بالجهات المهنية المختصة إلى إصدار معايير محاسبية تلبي الاحتياجات المستمرة التي تنزامن مع التطور الكبير على الصعيد المالي والدولي والتي تشكلت في مضمونها محاسبة القيمة العادلة. إن معايير التقارير المالية الدولية (IFRS_s) تتطلب أو تسمح باستخدام القيمة العادلة لأغراض القياس أو الإفصاح بعد تطويرها عبر سلسلة من معايير المحاسبية المختلفة التي تم إصدارها. قد شهدت الساحة المصرفية في السنوات الأخيرة الكثير من الأزمات المالية التي كانت السبب في زعزعة الاستقرار للعديد من المصارف وتحولها فيما بعد إلى وضع عدم الاستقرار، الأمر الذي أثر في أنظمتها مما جعلها أكثر عرضة للإفلاس، فبالرغم من هذا الوضع اهتمت الكثير من الكتاب والباحثين لأن وضع عدم الاستقرار المالي يترك آثاراً كبيرة في الدول بصورة عامة وفي القطاع المصرفي بصورة خاصة. وقد وصلت آثاره في المصارف إلى إشهار الإفلاس والتصفية من السوق، ويعني ذلك أن تلك المصارف قد تكون تعرضت في مرحلة سابقة إلى ما يعرف بالهشاشة المالية (financial fragility)، وهذا المصطلح مرادف لعدم الاستقرار المالي الذي يجعل النظام المالي قابل للدخول في أزمات مالية واسعة النطاق نتيجة صدمات اقتصادية صغيرة وروتينية.

وبناءً على ما سبق تم تقسيم البحث على خمسة مباحث تناول المبحث الأول منهجية البحث، أما المبحث الثاني فتناول الإطار النظري للقيمة العادلة، في حين تطرق المبحث الثالث إلى الهشاشة المالية وأسبابها وأهم محدداتها، بينما تناول المبحث الرابع الجانب العملي وبيان أهم نتائج اختبار الفرضيات ومناقشتها، كما تناول المبحث الخامس أهم الاستنتاجات والتوصيات التي توصل إليها البحث.

المبحث الأول: منهجية البحث

يسعى البحث إلى بيان العلاقة بين القيمة العادلة معيار (IFRS13) والهباشة المالية ضمن القطاع المصرفي العراقي، من خلال عرض منهجية البحث المتمثلة بمشكلة البحث، وتحديد أهمية البحث، وبيان الأهداف المرجو تحقيقها من هذا البحث.

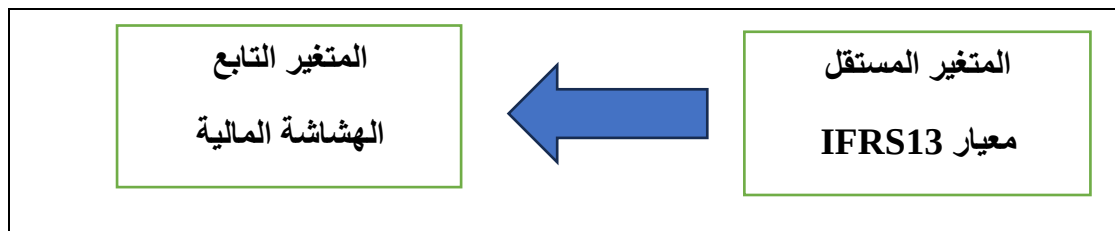
1-1. مشكلة البحث: نظراً لما اشتملت عليه الأونة الأخيرة من التغيرات والتطورات الاقتصادية والتكنولوجية والمعلوماتية والتي أدت إلى تزايد الحاجة للمعلومات المحاسبية من قبل شتى الأطراف المستفيدة منها والتي تساهم في ترشيد قراراتهم، فقد أصبح من الأهمية توفير معلومات محاسبية ذات ملاءمة وتمثيل صادق، ونظراً لإصدار معايير التقارير المالية الدولية يركز على تحسين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، من خلال تحسين عملية القياس المحاسبي، لذا فقد ركز معيار (IFRS13) على هدف تخفيض التعقيد المصاحب للتقارير المالية عن طريق تخفيض تعقيد المعايير التي تستند هذه التقارير إليها وتحسين التناسق في تطبيق قياسات القيمة العادلة، وتعد المصارف أحد المؤسسات التي تتعرض إلى المخاطر المتنوعة والأزمات المالية، وتؤدي هذه المخاطر والأزمات إلى عدم الاستقرار المالي وكلا المصطلحين يظهران نتيجة عدم قدرة المصارف على الإيفاء بالتزاماتها، والتعرف على إذا كانت هناك علاقة بين متغيرات الدراسة وما نوع هذه العلاقة، فضلاً عن اختبار تأثير تبني معيار (IFRS13) على الهباشة المالية، وبيان التأثير بين المتغير المستقل والمتغير التابع للدراسة الحالية، ومن خلال ما سبق يمكن تحديد مشكلة الدراسة بالأسئلة الآتية:

1. هل هناك علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية لتبني معيار القيمة العادلة (IFRS13) والهباشة المالية؟
2. هل هناك تأثير ذو دلالة معنوية لتبني معيار القيمة العادلة (IFRS13) في الهباشة المالية؟

1-2. أهمية البحث: تكتسب هذه الدراسة أهميتها من خلال تحليل التقارير المالية للبيئة المصرفية العراقية وبيان أثر تبني المعيار (IFRS13) من خلال تحديد الموجودات المقاسة بالقيمة العادلة، وبيان مدى دقة ذلك في تحديد الهباشة المالية.

1-3. أهداف البحث: في ضوء ما تم عرضه من خلال مشكلة البحث وأهميته، يتمثل الهدف الرئيسي للبحث في بيان العلاقة بين تأثير تبني معيار IFRS13 على الهباشة المالية، ضمن القطاع المصرفي العراقي.

1-4. مخطط البحث الافتراضي: تبعاً لمنهجية البحث وإطاره العام، تم تصميم أنموذج افتراضي للبحث لبيان تأثير المتغير المستقل تبني معيار (IFRS13) في المتغير التابع (الهباشة المالية)، والشكل رقم (1) يوضح التأثير بين متغيرات البحث.



الشكل (1): نموذج متغيرات البحث

المصدر: الشكل من إعداد الباحثين.

5-1. فرضيات الدراسة: من خلال عرض مشكلة البحث يمكن صياغة فرضيات البحث كالآتي:
(H1). الفرضية الأولى: هناك علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين تبني معيار القيمة العادلة (IFRS13) والهشاشة المالية.
(H2). الفرضية الثانية: هناك تأثير ذو دلالة معنوية لتبني معيار القيمة العادلة (IFRS13) في الهشاشة المالية.

6-1. حدود البحث: تمثلت الحدود العلمية للبحث بتناول متغيرين هما معيار القيمة العادلة (IFRS13) والهشاشة المالية، بينما اقتصرَت الحدود المكانية للبحث لعينة من المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية والبالغ عددها (14) مصرفاً، أما الحدود الزمانية للبحث فتحدت بمدة (6) سنوات مالية من عام (2016-2021).

7-1. منهج البحث: اعتمد الباحثان في هذا البحث على مدخلين أساسيين من مداخل البحث العلمي وهما المدخل الوصفي، إذ تم الاعتماد على الأدبيات المحاسبية المتعلقة بموضوع البحث ولا سيما فيما يتعلق بالجانب النظري، وذلك بالاعتماد على الأطاريح والرسائل الجامعية والبحوث والدراسات المنشورة في وقائع المؤتمرات العلمية، فضلاً عن الكتب والمقالات والأبحاث المنشورة في المواقع الإلكترونية سواء كانت عربية أو أجنبية، والمدخل التطبيقي الذي أعتمد على البيانات المنشورة إلكترونياً لعينة المصارف العراقية للأعوام (2016-2021).

المبحث الثاني: الإطار النظري للقيمة العادلة

يتضمن المحور الثاني من البحث التأسيس للنظري لمفاهيم متغيرات البحث وتحديد العلاقة المتوقعة بينهم.

1-2. مفهوم القيمة العادلة: نظراً لتعدد البنود التي يتم قياسها وفقاً للقيمة العادلة سواء كانت أصولاً أو خصوماً، وتعدد طرق وأساليب القياس والقيم وفقاً لتوافر الأسواق النشطة للبند قيد القياس، لم يكن هناك اتفاق عام بين المهنيين والأكاديميين على مفهوم القيمة العادلة، لذلك ستم مراجعة بعض تعريفات القيمة العادلة التي تم الحصول عليها على النحو الآتي:

فقد عرفها المعيار 157 الصادر من مجلس معايير المحاسبة المالية بأنها المبلغ الذي يستلم عن بيع الموجود أو يدفع لنقل المطلوب في معاملة متفق عليها بين طرفين في سوق محدد وتاريخ معين (Ryan, 2008: 9). كما تعرف القيمة العادلة بأنها القيمة التي يمكن عندها تبادل الأصل بين الأطراف الراغبة والمطلعة، وأن تتم في صفقة تجارية حرة بعيدة عن الضغط، أي بمعنى آخر، تمثل القيمة السوقية لأصل معين في سوق نشط القيمة العادلة، وهذا يفترض أن الطرفين البائع والمشتري مستعد ومدرِك لعملية التبادل دون وجود بيع أو شراء قسري (Lewis & Pendri, 2004: 99). أما مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) فقد عرفها بموجب المعيار 39 على أنها المبلغ الذي يمكن من خلاله مبادلة الموجود أو سداد المطلوب بين أطراف ذوي معرفة وراغبة في اتمام الصفقة على أساس تجاري بحت أو في إطار متوازن أو في ظل ظروف طبيعية بين طرفين مستقلين (المعيني وعبد الحميد، 2013: 166). عرفت القيمة العادلة من قبل مجلس المعايير المحاسبية والرقابية في جمهورية العراق من خلال القاعدة المحاسبية رقم (14) بأنها هي القيمة المقبولة التي يمكن مبادلة موجود بها من قبل مشتري وبائع مطلعين وراغبين في التعامل بينهم بنفس سياسة التعامل مع غير المباشرة (القاعدة المحاسبية رقم 14 الصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية والرقابية في جمهورية العراق، 2001: 2). ويمكن تعريف القيمة العادلة بأنها المبلغ المعبر عنه نقداً، أو بما

يعادل النقد الذي يتم به انتقال ملكية أصل ما من بائع راغب إلى مشتري راغب وأن يتوفر لكل منهما معلومات دقيقة عن كافة الحقائق ذات الصلة، ولا يخضع أي منهما لأي نوع من الاكراه (الجوزانة، 2014: 14).

من خلال ما سبق نرى إن جميع التعريفات اتفقت على أن تقييم القيمة العادلة قائم على افتراضات عملية تبادل بين طرفين لبيع موجود أو سداد التزام، ركزت على وصف ظروف الصفقة (طبيعية وليست ظروف تصفية أو اجبارية)، ركزت على وصف أطراف الصفقة (راغبة، ومستقلة، وذات معرفة) ومنها من ركز على وصف البيئة التي تتم بها الصفقة في سوق نشط.

2-2. متطلبات عملية القياس للقيمة العادلة وفق معيار (IFRS13): تتطلب عملية قياس القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات في المنشأة التي تقوم بعملية القياس الآتي (Hameed et al., 2022: 3):

1. تحديد الأصول والخصوم المطلوب قياسها.
2. يجب تحديد السوق الرئيسي للموجودات والمطلوبات المطلوب قياسها، أو السوق الأكثر فائدة، في حالة عدم وجود سوق رئيسي للأصول والخصوم.
3. تحديد فرضية التقييم بالنسبة للموجود غير المالي التي تناسب عملية القياس بما يتفق مع أقصى وأمثل استخدام لذلك الموجود.
4. تحديد طريقة التقييم المناسبة لعملية القياس، مع الأخذ في الاعتبار البيانات المتاحة التي تمثل مدخلات لعملية القياس.

2-3. مناهج قياس القيمة العادلة: يتمثل ترتيب التسلسل الهرمي للقيمة العادلة، يجعل المدخلات التي يمكن ملاحظتها مطبقة بشكل أفضل، لأنها مرتبطة بالسوق (خارجي) وبالتالي توفر تأكيداً أكبر من تلك التي يمكن أن تكون داخلية. وإذا تعذر قياس الموجودات بطريقة موثوقة باستخدام موجودات مماثلة في الأسواق النشطة، فأن تطبيق تقنيات التقييم على النهج المنصوص عليه في المعايير الدولية للمحاسبة يعد أسلوباً مناسباً لاشتقاق القيمة العادلة، وتختلف طرق التقييم حسب طبيعة الأصل المراد قياسه، ويوفر معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS13) ثلاثة أساليب تقييم توجز بالآتي:

أولاً. منهج السوق: يستخدم هذا المنهج بيانات السوق لاشتقاق القيمة العادلة للأصول المراد تقييمها. يعتمد هذا المدخل على المعلومات التي يمكن الحصول عليها من السوق أو من أي معاملة مماثلة أو مشابهة. وهنا يتم الاعتماد على السوق الفعال والنشط، ويطلق على القيمة الناتجة من القياس بهذا المدخل بالقيمة العادلة السوقية (krimpman, 2015: 755).

ثانياً. منهج التكلفة: يعكس هذا المنهج المبلغ المطلوب حالياً للحصول على الأصول، وبناءً على هذا المنهج، فإن القيمة العادلة هي تكلفة الحصول على الأصول مقابل منافع مماثلة معادلة لتقدمها نتيجة للتقدم المادي والتكنولوجي والاقتصادي، ويعتمد هذا المنهج على مبدأ الاقتصادي القائل بأن المشتري لن تجاوز تكلفة الاصول للحصول على أصول ذات فائدة متساوية، و السعر الذي سيدفعه المشتري في السوق للأصول التي يتم تقييمها لن تكون أكثر من تكلفة انشاءها، وعند تطبيق هذا المنهج ينبغي مراعاة التقدم الوظيفي والاقتصادي والتضخم (سلمان، 2022: 37).

ثالثاً. منهج الدخل: يقوم هذا المنهج على خصم التدفقات النقدية المستقبلية والدخل والمصاريف المتوقع الحصول عليها من الأصل موضوع التقييم، ويعكس هذا المنهج توقعات السوق الحالية بشأن تلك المبالغ المستقبلية، حيث يتم خصم هذه التدفقات النقدية المتوقعة المطلوبة بمعدل العائد الذي يعكس

القيمة الزمنية للنقد والمخاطر المرتبطة في تحقيق تقدير التدفقات النقدية المستقبلية وقد تضمن هذا المنهج ما يأتي (Osho, 2018: 32):

1. القيمة الحالية.
2. نموذج تقييم الموجودات الرأسمالية.
3. نموذج خصم الأرباح.

رابعاً. نموذج تسعير الخيارات: وبغض النظر عن المنهج المستخدم يبقى هدف قياس القيمة العادلة هو نفسه، أي سعر الخروج في ظل ظروف السوق الحالية من وجهة نظر المشاركين في السوق، على هذا النحو، عندما يتم تحديد سعر المعاملة لتمثيل القيمة العادلة عند الاعتراف الأولي، أو يتطلب أسلوب تقييم قائم على مدخلات لا يمكن ملاحظتها ليتم مقارنتها مع سعر المعاملة أو عدم كفاءة السوق أو عدم توفر سوق نشط أو معاملة مماثلة للأصول المالية، ينبغي مراجعة منهج التقييم مع معلومات السوق القابلة للملاحظة عندما تكون متاحة (Osho, 2018: 32).

من خلال ما تقدم، يرى الباحث أن السعر المحدد للأصل أو المطلوب في سوق نشط هو أفضل مقياس للقيمة العادلة من حيث الملاءمة والتمثيل الصادق وملائمة لجميع المنشآت، ولكن مع ترك حرية اختيار طريقة التقييم للمنشأة، بشرط أن تكون مناسبة للظروف، فتخضع عملية اختيار طريقة التقييم لأحكام شخصية من قبل القائمين على عملية القياس في المنشأة.

2-4. مداخل التقييم لقياس القيمة العادلة وتسلسلها الهرمي: تتمثل الفائدة الرئيسية لتبني معيار (IFRS 13) في مساعدة مستخدمي التقارير المالية على فهم وتقييم موثوقية قياسات القيمة العادلة بشكل أفضل من ذي قبل، حيث يعمل تبني المعيار على تحسين قابلية المقارنة والاتساق في الكشف والافصاح عن القياس من خلال استخدام تسلسل هرمي لمدخلات القيمة العادلة، حيث يصنف التسلسل الهرمي للقيمة العادلة تقسيم المدخلات المستخدمة في ثلاثة مستويات مختلفة وفقاً لاعتمادية وأولية الاستخدام، والمتمثلة بالآتي:

أولاً. مدخلات المستوى الأول: تعد مدخلات المستوى الأول للقيمة العادلة هي الأسعار التي يتم تداولها في السوق النشطة للموجودات أو المطلوبات المتماثلة ويمكن للوحدة الوصول إلى هذا السوق في تاريخ القياس، ويعد السعر المعلن للسوق النشطة مرجعاً ودليلاً "أكثر موثوقية لقياس القيمة العادلة دون الحاجة لتعديله مع استثناءات محدودة (Palea, Maino, 2013: 6).

ثانياً. مدخلات المستوى الثاني: هي المدخلات التي تكون بخلاف المستوى الأول والتي يمكن رصدها لموجودات أو مطلوبات، وتكون قابلة للمشاهدة مباشر أو غير مباشر وتتمثل بالآتي (عبد الرضا، 2021: 44):

1. الأسعار المعلنة للموجودات أو المطلوبات المتماثلة في الأسواق غير النشطة.
2. الأسعار المعلنة للموجودات أو المطلوبات المتماثلة في الأسواق النشطة أو غير النشطة.
3. المدخلات الممكن رصدها على فترات شائعة معلنة بخلاف الأسعار المعلنة مثل أسعار الفائدة أو معدل العوائد.
4. المدخلات التي تم اثباتها تكون مؤيدة بواسطة السوق.

ثالثاً. مدخلات المستوى الثالث: هي المدخلات التي لا تتوفر ولا يمكن رصدها في سوق نشط يمكن الاعتماد عليه، وتقوم المنشأة بتطوير القيمة العادلة، بناءً على التي يمكن أن يستخدمها المشاركون في السوق عند تسعير القيمة العادلة للموجودات أو المطلوبات، بما في ذلك الافتراضات حول

المخاطر، فالمعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS13) معمول به لجعل أساليب التقييم والافتراضات المستخدمة في تقديرات المستوى الثالث أكثر شفافية لتقليل المخاطر للمستثمرين والمستخدمين الآخرين للقوائم المالية (Artemyeva, 2016: 22) ..

المبحث الثالث: مفهوم الهشاشة المالية وأسبابها ومحددات الهشاشة المالية

3-1. مفهوم الهشاشة المالية: تعد الهشاشة المالية هي نتيجة مرور النظام المالي بمراحل عدة وهذه المرحلة تسبق الإفلاس الذي يجبر النظام المالي الخروج من عالم الأعمال، فمن المتعارف عليه أن دورة الأعمال التجارية تبدأ بمشروع صغير، ومع ادخال التكنولوجيا يأخذ المشروع حيزاً ودوراً أكبر إلى أن يصبح نموه يفوق القطاع بعد النجاح بالاستثمار وتحسين الربحية مما يجعل هذا المشروع أكثر تفاؤلاً، إلا أن النمو في الأرباح لا يستمر دون صعوبات أو معوقات تفرضها طبيعة البيئة على الأنظمة المالية بكافة أنواعها (Schroeder, 2009: 290). ويذكر (Hamid) أن الأنظمة المالية المهددة بالإفلاس تحاول انتهاز طرق عدة لتخفيض هذا الاحتمال من خلال إعادة الهيكلة والاندماج والاستحواذ عليها من قبل المصارف الأخرى أو تلقي مساعدات من السلطات الحكومية (Hamid, 2012: 41). كما تعرف الهشاشة المالية بأنها قابلية النظام المالي للتأثر بالأزمات المالية واسعة النطاق التي تسببها الصدمات (Ftikhar, 2015: 87). وتعرف الهشاشة المالية هي حالة عدم التأكد وقلة الوعي المصرفي لدى الأفراد في الأمور المالية والانغماس في الاستقراء غير المبرر للاتجاهات الحديثة والمبالغة في الوضع الاقتصادي الكئيب وتقليل التوقعات المستقبلية المتفائلة وعدم تحديد العوامل الاقتصادية العامة بدقة مثل التضخم ومعدل النمو والبطالة وتقييم تأثيرها على الظروف الاقتصادية المستقبلية (Chhatwani & Mishra, 2021: 2). وتعرف الهشاشة المالية بمفهوم عدم الاستقرار المالي والذي يحدث نتيجة عدم قدرة المؤسسة المالية على الايفاء بالتزاماتها، وقد حددت أسباب عدة تحدث بسببها الهشاشة المالية أهمها: الحالة الاقتصادية التي يمر بها البلد، ضعف في العوامل الداخلية للنظام المالي نتيجة صدمة أو أزمة خارجية (أي انخفاض وضع العمق المالي)، ومن ثم ضعف قدرة الشركات والمؤسسات المالية على تمويل الاستثمارات، لذلك نتحدد لنا الهشاشة المالية بأنها تحدث لأسباب عدة أهمها ارتفاع معدلات الفائدة بالشكل الذي يؤدي ذلك إلى عدم الحصول على مصادر التمويل اللازمة لمواجهة المشاكل في حالة حصولها كالصدمات أو الكوارث الطبيعية أو عمليات الانفاق الاستثمارية (Tymoigne, 2012: 3). ان هشاشة المصارف تشير إلى زيادة المخاطرة والتي تؤدي إلى ارتفاع احتمال التخلف عن السداد، ولتقييم هذه الهشاشة يلجأ المختصون إلى استخدام بيانات الميزانية العمومية فضلاً عن مؤشرات السوق التي تدعم هذه البيانات، فالمخاطرة المصرفية لا تقتصر على مصرف واحد فقط وإنما تشمل في الغالب مصارف أخرى ومن ثم بقية النظام المصرفي نتيجة ما يسمى بالعدوى المالية، إذ إن فهم كيفية انتقال العدوى بين المؤسسات المالية في الوقت الراهن تمثل أولوية قصوى بالنسبة للمنظمين وصناع السياسات المالية لوضع أطر تمكنهم للوقاية من الأزمات المالية (Ballester et al., 2016: 3). وتعرف الهشاشة المالية بأنها أزمة مؤقتة تتعرض لها المؤسسة المالية وتكون غير قادرة على الالتزام بتعهداتها عندما تواجه صدمة خارجية كالتغيرات في العوامل السياسية والاقتصادية وغيرها (العطوي، 2018: 173). كما تعرف الهشاشة المالية هي الحالة التي تتمثل بعدم قدرة المؤسسات المالية والمصرفية على أداء دورها، المتمثل في توجيه الأموال إلى المشاريع الاستثمارية والانتاجية بشكل جيد، مما يعيق عملية النمو الاقتصادي، على سبيل المثال وليس الحصر المعوقات التي تحدث نتيجة التغيرات في أسعار

الفائدة، حيث إن ارتفاع أسعار الفائدة على القروض العامة لها عواقب سلبية وخطيرة، التي تؤدي إلى انخفاض كبير في الاقتراض المصرفي وبالتالي يساهم في عدم الاستقرار المالي وتراجع النشاط الاقتصادي (Mishkin, 2000: 9-10). كما تعني الهشاشة المالية أن العناصر الموجودة في جانب الموجودات والمطلوبات في الميزانية العمومية (سواء كان تمويل داخل أو خارج الميزانية) حساسة للغاية للتغيرات في سعر الفائدة، والدخل، ومعدل الاندثار، والعناصر الأخرى التي تؤثر على سيولة وملائمة الميزانية العمومية. لذا فإن التقلبات غير المعتادة في تلك المتغيرات تخلق صعوبات مالية كبيرة (Tymoigne, 2011: 2). ويرى الباحث إن الهشاشة المالية بأنها تراجع في قدرة المصارف على القيام بمهامها الأساسية، ومنح الائتمان، وتحقيق مستوى الربحية التي تطمح الوصول إليه و ضعف في العوامل الداخلية نتيجة لصدمة أو أزمة خارجية مثل انخفاض السيولة وأزمة الائتمان ونقص التمويل وانخفاض قيمة الموجودات المصرفية وزيادة الأسعار، مما يحقق بدوره احتمالية التخلف عن السداد وانخفاض مستويات الربحية، والتي بدورها تخلق صدمات صغيرة تدفع بالاقتصاد إلى أزمة كاملة، فضلاً عن ذلك فإن الهشاشة المالية هي أزمة مؤقتة تتعرض لها المؤسسة المالية وتعجز عن الوفاء بالتزاماتها عند حدوث صدمة خارجية مثل التغيرات في العوامل السياسية والاقتصادية.

2-3. أسباب الهشاشة المالية: من خلال التعريفات السابقة الخاصة بالهشاشة المالية التي تم عرضها يتضح بأن هناك اتفاق حول الأسباب التي تؤدي إلى الهشاشة المالية وعادة ما تكون الهشاشة المالية معقدة وتختلف من بلد لآخر، فمن غير الحكمة تحديد أسباب أدت إلى الهشاشة المالية في بلد ما بأن تكون نفسها في بلد آخر، والآتي عرض لهذه الأسباب كما يأتي:

1. **عدم الاستقرار المالي:** إن الهشاشة المالية تتمثل بعدم الاستقرار المالي، الذي يتميز باحتمال كبير باحتمالية عالية في التخلف عن السداد وانخفاض الربحية (Schroeder, 2009: 287).
2. **عدم كفاءة الإدارة:** تعد عدم كفاءة الإدارة من أهم أسباب الهشاشة المالية في المصارف، ومن الضروري تحديد فيما إذا كانت المصارف سليمة ماليًا، مما يتطلب إلى وجود إدارة أكثر وعيًا و يديرونها بطريقة حكيمة، وظهرت العديد من الحالات التي يكون فيها تفسير الهشاشة المالية هو سوء الإدارة، وغالباً ما يعزى هذا النوع من الفشل إلى قرارات الإقراض السيئة، حيث إن التركيز والتعامل مع قطاعات محفوفة بالمخاطر، لذلك يتضح من خلال البحث الذي تم إجراؤه إن عدم كفاءة الإدارة تحدث في كل من البلدان النامية والمتقدمة (Masood, 2009: 23).
3. **تدخل الحكومة:** من أسباب خلق الهشاشة المالية أن التدخلات الحكومية يمكن أن تؤدي إلى الاستقرار أو عدم الاستقرار، وإن سياسة الحكومة يجب أن تأخذ في نظر الاعتبار العواقب المزعزعة للاستقرار لسياساتها في مجال التنظيم المصرفي و الضرائب و دعم الائتمان و الرقابة النقدية، فإن معرفة العوامل المالية التي تعمل بوصفها كمصادر أو ناشرا " للصدمات لا تترجم عادة إلى خيارات فاعلة للقضاء على الآثار المالية المزعزعة للاستقرار، مع ملاحظة " أن الهشاشة المالية نتيجة حتمية في الاقتصاد، ولا يمكن القضاء على مصادرها الأساسية (السلطان، 2021: 85).
4. **الابتكارات المالية:** تخلق الابتكارات في القطاع المالي الفرص للمؤسسات المالية لكسب أرباح إضافية، إذ تمثل طرقاً جديدة لتقديم القروض واستثمارات رأس المال التي تزيد من هوامش الربح لدى المبتكر لذا فهي تميل إلى الانتشار السريع في الأسواق، إلا أن هذه الابتكارات المالية تجلب معها عادة زيادة في الهشاشة المالية، فكلما طالت مدة الاستقرار الاقتصادي، كلما زادت الحوافز للمؤسسات

المالية لإدخال الابتكارات المالية التي تقلل من تكلفة الانتماء لزيائنها، وفي الوقت نفسه للمستثمرين لتحملهم مخاطر أكبر لربحية متوقعة معينة. مما يعني انخفاض المخاوف المتعلقة بتلك المخاطر، فتتجلى الزيادة في الهشاشة المالية بشكل مباشر في تدهور هوامش السلامة (الضمان) في القروض المقدمة، ومع ذلك فإن المستثمرين لا يرون هذه الزيادة في المخاطر المالية إلا في لحظة مستقبلية وفي كثير من الأحيان بشكل مفاجئ (Filho & et al., 2017: 5-6).

5. **جانبي الميزانية العمومية:** تظهر الهشاشة المالية على جانبي الميزانية العمومية للمؤسسات المالية في أصولها وخصومها ولا سيما "في الأصول النقدية. تنعكس الهشاشة المالية في العناصر الرئيسية الثلاثة لقائمة المركز المالي (الأصول، الخصوم، حقوق الملكية)، وأصبح تركيز الباحثين أكثر تركيزاً على الأصول مقارنة بتركيزهم السابق على الخصوم، بالنظر إلى أنه عندما تنخفض الموجودات النقدية لدى المؤسسات المالية تحدث الهشاشة المالية والعكس صحيح (الرملي، 2022: 39). ويرى (الطار وثابت، 2023: 168) إن من أسباب الهشاشة المالية تتمثل بالآتي:

- أ. ضعف التنبؤ المالي لدى المنظمات.
 - ب. عدم مراعاة ظروف البيئة الخارجية عند التخطيط للموارد المالية.
 - ج. ضعف التحليل التمويلي والاستثماري لدى المنظمات.
 - د. عدم مراعاة وتحليل المنظمات المنافسة المعرضة للهشاشة وال فشل المالي.
 - هـ. ضعف الاستدامة في متابعة الديون المقترضة والمقرضة.
 - و. ضعف نظم المعلومات المالية والمحاسبية والتحليلات الاقتصادية.
- فضلاً عن الأسباب السابقة للهشاشة المالية، يرى (Tuzcuoglu) أن أسباب الهشاشة المالية تتمثل في الآتي (Tuzcuoglu, 2020: 314):
- ❖ انخفاض صافي الثروة والتعرض للمخاطر العالية.
 - ❖ عدم كفاية التنظيم إلى جانب الإعسار المالي واختلاف أسعار الصرف.
 - ❖ البيئة الاقتصادية غير المستدامة وضعف النظام المالي وخاصة في البلدان النامية.
 - ❖ لا يكون لدى عدد كبير من الاقتصاديين القدرة على خدمة ديونهم جنباً إلى جنب مع انخفاض أرباح المقترضين.

2-3. **محددات الهشاشة المالية:** يعد القطاع المصرفي والمالي عاملاً حاسماً في التنمية، ويعمل وسيطاً لتخصيص الأموال والتحكم في مستوى السيولة لبلد ما، ويواجه نتيجة القيام بهذه المهمة تحديات للتعامل مع التعرض للمخاطر أثناء عملياته التجارية، قد يؤدي تمويل الأصول غير السائلة من الودائع تحت الطلب إلى زيادة الهشاشة المالية، وعندما يكون المصرف هشاً من الناحية المالية، يكون أكثر التزاماً بانضباط السوق والمزيد مراقبة من قبل المساهمين، خشية أن ينعكس الوضع السلبي على رأس المال ويزيد من تكاليف جمع أموال جديدة مع زيادة عدم موثوقية المصارف، حيث سيكون المودعين هم المراقبين الرئيسيين للمصارف لأنها تتعرضون لسلوك محفوف بالمخاطر من المصارف وقد تفقد جزءاً من ودائعها عندما تفشل المصارف لذلك، يجب أن تكون إدارة المخاطر أفضل من أجل زيادة ثقة المودعين في المصرف (الحسيني، 2021: 54).

هناك مجموعة من العوامل التي بإمكانها أن تحد من الهشاشة المالية كالاتي:

أولاً. كفاية رأس المال: كفاية رأس المال يقيس القوة المالية للمصرف، حيث إن المصارف ذات نسبة رأس المال المرتفعة أقل عرضة للتخلف عن السداد، وإن كفاية رأس المال هي عنصر أساسي في

رأس مال المصرف ويتم قياسها على أساس نسبة رأس المال إلى الأصول، تحدد النسبة مدى تمويل الأصول بخلاف الأموال الخاصة وتمثل كفاية رأس المال للبنك. بالرغم من أن نسبة رأس المال إلى الأصول تعكس استقرار البنك، إلا أنها مرتبطة سلباً بفرش محتمل. تقيس جودة أصول البنك مستوى مخاطر الأصول ومعدل القوة المالية داخل المصرف. يوضح الوضع الحالي فضلاً عن القدرة المالية المستقبلية للمصرف. ويتم استخدام العديد من الوكلاء لجودة الأصول مثل مخصص خسائر القروض لإجمالي القروض والقروض إلى إجمالي الأصول تشير النسبة المرتفعة إلى انخفاض جودة الأصول للبنك واحتمال كبير أن يكون البنك في وضع هشاً.

ثانياً. جودة الإدارة: تدل سلامة الإدارة على قدرة الإدارة على اكتشاف ومراقبة التعرض للمخاطر من أجل ضمان وسلامة وكفاءة تشغيل الأنشطة المالية للمصرف، وكذلك قياس سلامة إدارة، يمكن استخدام نسبة مصروفات فوائد الودائع (تتضمن المصروفات بشكل أساسي مصروفات الفوائد المتعلقة بالودائع المصرفية وشهادات الاستثمار) لإجمالي المصروفات، وجد أن هذه النسبة مرتبطة ارتباطاً مباشراً بإمكانية فشل المصرف تكون مرتفعة.

ثالثاً. الحساسية لمخاطر السوق: عندما تكون نسبة المطلوبات إلى إجمالي الأصول منخفضة، كلما زادت حساسية المصرف لمخاطر السوق. أدى ذلك إلى أن يصبح المصرف أكثر هشاشة، تميل المصارف ذات حجم الأصول الأكبر فهي تكون أقل حساسية لمخاطر السوق وبالتالي تقلل من احتمالية أن تكون في مرحلة هشّة. المصارف الكبيرة أقل عرضة للهشاشة المالية. وبالتالي تكون المصارف الكبيرة فهي أكثر قدرة على تنويع محافظاً من المصارف الأصغر وأكثر استقراراً مجهزة بشكل أفضل" في استراتيجيات إدارة المخاطر، ولديها موارد كافية (Ahmad & Mazla, 2015: 7-8).
رابعاً. جودة الموجودات: تشير جودة الأصول إلى مستوى مخاطر الأصول ومعدل القوة المالية داخل المصرف. فضلاً عن ذلك، لها دور حاسم في تقييم الوضع الحالي والقدرة المالية في المستقبل. لقياس جودة الأصول، إذ يمكن استخدام نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الأصول (القروض/الأصول). إذا كانت قيمة القروض أعلى، فإن جودة الأصول ستكون أقل، ومن المتوقع أن تزيد من فرص المصرف في الفشل، كما إن الجودة العالية للأصول يعد مؤشر على حذر المصرف من احتمال الفشل.

خامساً. الربحية: يتم قياس الربحية باستخدام نسب متعددة، بما في ذلك صافي الربح إلى إجمالي الأصول. وتقيس نسبة صافي الربح إلى إجمالي حقوق المساهمين والربحية قدرة المصرف على تسديد التزامات الدائنين وحقوق المساهمين. كلا المقياسين مرتبطان بشكل إيجابي بالأداء المالي للمصرف، ويفضل أن تكون هذه النسبة مرتفعة فهذا يحد من احتمالية هشاشة المصرف.

سادساً. السيولة: يتم تقييم مستوى السيولة المصرف من خلال استخدام نسب عدة، بما في ذلك إجمالي الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول. ويشير هذا إلى قدرة المصرف على سداد التزاماته، كما يتم استخدام نسبة إجمالي الأصول السائلة كحصة من إجمالي الودائع. توضح هذه النسبة قدرة المصرف على تغطية البنوك للودائع غير المتوقعة، وكذلك نسبة الأصول السائلة إلى المطلوبات قصيرة الأجل. إنها النسبة الأخيرة المستخدمة لتحديد السيولة. ترتبط النسب الثلاث بشكل إيجابي بمستوى سيولة المصرف، ولكن يمكن أن كون مرتبط بشكل إيجابي وسلباً بالأداء أو بخطر الفشل (Dincer et al., 2011: 1532-1533).

3-4. العلاقة بين تبني معيار IFRS13 والهشاشة المالية: ويؤكد (Haslam et al., 2017: 9) وهذا يعني أن الهشاشة المالية للمؤسسات المالية تزداد في حالة الانخفاض المحتمل في قيمة الأصول. كما أثبتت النتائج التي أجرتها دراسة (Cucerenco, 2015: 56) إلى تأثير إيجابي للقيمة العادلة على الهشاشة المالية، أي إن القيمة العادلة ساهمت في زيادة المديونية وهشاشة الميزانية العمومية للمصارف، تؤكد دراسة (Boyer, 2007: 780) فمن المرجح أن تعزز القيمة العادلة إلى أحداث تأثيرات جديدة بين تقييم النتائج المالية للشركات وتقييم السوق للأصول، ويمكن أن يتفاقم عدم استقرار الأنظمة المالية إلى حد كبير إن لم يكن بالكامل، وذلك من بسبب التحول من التكلفة التاريخية إلى القيمة العادلة لمواجهة عامل الهشاشة المالية، ويؤكد (Boyer, 2007: 780) أن تطبيق القيمة العادلة للمصارف يجعلها أكثر هشاشة، أي إنه تأثير إيجابي. تؤكد دراسة (Liao et al., 2013: 221-22) أنه تم ربط محاسبة القيمة العادلة بالآزمة المالية لعام (2008) حيث لم يتم حل مسألة الجدل فيما إذا كانت القيمة العادلة لها دوراً "إيجابياً" أو "سلبياً" في الأزمة المالية، أي هناك آراء متضاربة حول تأثير تطبيق القيمة العادلة في ظل الأزمة المالية، ركزت دراسة (Schmidt, 2014: 1) على أن الترابط بين أزمة الرهن العقاري الأخيرة والأدوات المالية المقيمة بالقيمة العادلة في المصارف الأوروبية على وجهه الخصوص، إذ تلعب المصارف دوراً "مهماً" في الأزمات المالية لأنها المطبق السائد لمعايير محاسبة القيمة العادلة بموجب معيار المحاسبة الدولي (39)، وتظهر الدراسة أن محاسبة القيمة العادلة لم تكون مسؤولة عن الأزمة المالية.

المبحث الرابع: الجانب التطبيقي للبحث

بعد استعراض الإطار النظري لمتغيرات البحث فإن الخطوة الثانية من ها البحث تتمثل في اختبار الفرضيات ومناقشة النتائج.

4-1. مجتمع وعينة البحث وقياس المتغيرات: تمثل مجتمع الدراسة بكافة المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، في حين لخصت العينة بـ(14) مصرف، كما هو موضح في الجدول رقم (1)، وقد تمثلت الحدود الزمنية لهذه العينة بستة سنوات امتدت من (2016) ولغاية (2021)، لتكون عدد المشاهدات التي شملتها الدراسة (84) مشاهدة (مصرف/سنة)، وقد تم تحديد هذه العينة وفق شروط هي، توافر البيانات المالية لعام 2021، واستمرار المصارف بالإفصاح عن بياناتها للسنوات المحددة دون انقطاع، والإفصاح عن الدخل الشامل وفق القيمة العادلة.

الجدول (1): المصارف عينة الدراسة

ت	اسم المصرف	ت	اسم المصرف
1	مصرف الأهلي العراقي	8	مصرف عبر العراق
2	مصرف اشور الدولي	9	المصرف التجاري العراقي
3	مصرف الاتحاد	10	مصرف الاستثمار العراقي
4	مصرف الخليج التجاري	11	مصرف الشرق الأوسط
5	مصرف بابل	12	مصرف الموصل للتنمية
6	مصرف بغداد	13	مصرف المنصور للاستثمار
7	مصرف سومر التجاري	14	مصرف الائتمان العراقي

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين.

قياس متغيرات الدراسة: وقد تضمن البحث متغيرين، المتغير الأول هو المتغير المستقل والمتمثل بمعيار (IFRS13) والمتغير التابع المتمثل بالهشاشة المالية.

المتغير الأول: المتغير المستقل (تبنى معيار القيمة العادلة "IFRS13")، يتم قياس تبني المعيار من خلال مقياسين، الأول هو الأهمية النسبية للقيمة العادلة لصافي الدخل، والثاني هو الأهمية النسبية للقيمة العادلة للدخل الشامل، بالاتفاق مع دراسة (هيلان، 2019) كما يأتي:

الأول: حسب الأهمية النسبية للقيمة العادلة لصافي الدخل (FVS-IN) = أرباح أو خسائر القيمة العادلة للموجودات/صافي الدخل

الثاني: حسب الأهمية النسبية للقيمة العادلة للدخل الشامل (FVS-CI) = أرباح أو خسائر القيمة العادلة للموجودات/الدخل الشامل

وكما زادت القيمة المطلقة في المقياس دل على التوسع في تطبيق معيار القيمة العادلة.

المتغير الثاني: المتغير التابع (الهشاشة المالية)، يتم قياس الهشاشة المالية وفق مقياس مؤشر (Z-Score) بالاتفاق مع (Hussein et al., 2020) باعتبار أن انخفاض قيمة (Z) ينطوي على العسر المالي أما ارتفاعها فإنه يدل على الاستقرار، ويتم حساب قيمة (Z-Score).

$$Z = \frac{ROA + E/A}{\sigma(ROA)}$$

حيث إن:

(ROA): تمثل العائد على الموجودات.

(E/A): تمثل نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات.

$\sigma(ROA)$: الانحراف المعياري في العائد على الموجودات.

فإذا كانت قيمة (Z) أعلى من الوسط الحسابي فيدل على أن المصارف أقل هشاشة وإذا كانت القيمة أدنى من الوسط الحسابي دل على ارتفاع هشاشة النظام المالي للمصرف، وقد تم ضرب القيم الناتجة في (-1). والجدول رقم (2) يظهر متغيرات الدراسة وعملية قياس كل منها:

الجدول (2): المعادلات المالية المستخدمة في قياس متغيرات الدراسة

المتغير الرئيس	الرمز	طريقة القياس	مصادر البيانات	المصدر
أولاً. المستقل: معيار القيمة العادلة (IFRS13)	FVS-IN	-الأهمية النسبية للقيمة العادلة للدخل = أرباح أو خسائر القيمة العادلة للموجودات / صافي الدخل.	القوائم المالية	(هيلان، 2019: 84)
	FVS-CI	- الأهمية النسبية للقيمة العادلة للدخل الشامل = أرباح أو خسائر القيمة العادلة للموجودات / الدخل الشامل		

المتغير الرئيس	الرمز	طريقة القياس	مصادر البيانات	المصدر
ثانياً. التابع: الهشاشة المالية	Z-Score	$Z = \frac{ROA + E/A}{\sigma(ROA)}$ حيث أن: ROA: العائد على الموجودات E/A: نسبة حقوق الملكية الى الموجودات الكلية $\sigma(ROA)$: الانحراف المعياري للعائد على الموجودات	القوائم المالية	Hussein et al.,) (2020: 30

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين.

2-4. **التحليل الوصفي:** يظهر الجدول رقم (3) مستويات معايير التقارير المالية الدولية وجودة التقارير المالية وكفاءة القرارات الاستثمارية للمصارف عينة الدراسة.
الجدول (3): الوسط الحسابي لمستويات متغيرات الدراسة ضمن المصارف عينة الدراسة

ت	المصرف	(IFRS13)		الهشاشة
		FVS-CI	FVS-IN	Z-Score
1	الأهلي العراقي	0.0740	0.0402	30.3687
2	اشور الدولي	0.0095	0.0098	46.1227
3	مصرف الاتحاد	0.1010	0.0813	37.7105
4	الخليج التجاري	0.4165	0.2697	40.7278
5	مصرف بابل	0.0012	0.0012	52.7788
6	مصرف بغداد	0.0558	0.0618	17.4243
7	سومر التجاري	0.0027	0.0027	55.6450
8	عبر العراق	0.3177	0.2073	57.9482
9	التجاري العراقي	0.0078	0.0077	46.5665
10	الاستثمار العراقي	0.4142	0.6965	35.9473
11	الشرق الاوسط	0.0417	0.0425	29.6970
12	الموصل للتنمية	0.0000	0.0000	46.3948
13	المنصور للاستثمار	0.0218	0.0220	18.9298
14	الانتمان العراقي	0.0000	0.0000	46.2965
	الاجمالي	0.1046	0.1030	40.1827

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (SPSS).

يلاحظ من الجدول رقم (3) أن الوسط الحسابي (للسنوات الست لعينة الدراسة لكل مصرف) قد سجل مستويات متشابهة لتبني معايير (IFRS13) حسب كلا المقياسين (FVS-IN) و (FVS-CI)، إلا أنها متباينة بين المصارف عينة الدراسة، إذ يلاحظ وجود اختلاف كبير بين قيم المصارف للأهمية النسبية للدخل حسب القيمة العادلة والوسط الحسابي لإجمالي العينة، وفي الغالب يلاحظ انخفاض في مستويات الأهمية النسبية لذلك الدخل في أغلب المصارف، في حين يلاحظ أن هناك ستة مصارف من أصل 14 مصرف يعانون من الهشاشة المالية وذلك بدلالة قيمة (Z_Score) لكل منهم والتي سجلت قيم متدنية أقل من الوسط الحسابي (40.1827) لإجمالي العينة، كما يلاحظ أن هناك مصرف واحد وهو (مصرف اشور الدولي) سجل مستوى كفاءة مالية (76%) تقريباً كمتوسط، وهي متدنية نوعاً ما إذا ما قورن بمستوى الكفاءة المعيارية المحددة بواحد الصحيح.

3-4. وصف المتغيرات: يظهر الجدول رقم (4) الوسط الحسابي والانحراف المعياري لمتغيرات الدراسة وإجمالي العينة.

الجدول (4): وصف متغيرات الدراسة

نوع المتغيرات	المتغيرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أدنى قيمة	أعلى قيمة	معامل الاختلاف
المستقل: معياري (IFRS13)	FVS-IN	0.103	0.247	0.000	1.454	240%
	FVS-CI	0.105	0.220	0.000	1.003	210%
التابع: الهشاشة المالية	Z-Score	40.183	13.289	13.257	63.852	33%

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS)

يلاحظ من الجدول رقم (4) وجود تشتت كبير وعدم اتساق في تبني معيار (IFRS13)، وفق كلا المقياسين المعتمدين في قياسه، مما ينعكس ذلك في حقيقة تمثيل الوسط الحسابي الذي يظهر مستوى متدني للتبني، وهذا الأمر مقارب للمتوقع حول تبني المعيار إذ بالرغم من تحديد السنوات عينة الدراسة بصورة قصدية لتبدأ من (2016) وهي السنة التي صدر فيها تشجيع البنك المركزي لتطبيق معيار (IFRS9) في المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، وما يتضمنه هذا المعيار من تطبيق ضمن لمفردات معيار القيمة العادلة (IFRS13)، ومع ذلك فإن استجابة المصارف للتبني تعكس تطبيق صوري أكثر منه جوهري، في حين يدل الوسط الحسابي للهشاشة المالية حسب مقياس (Z-Score) إلى وجود مستوى مرتفع من الاستقرار المالي لدى أغلب المصارف عينة الدراسة وهذا يؤكد انخفاض الانحراف المعياري وكذلك انخفاض معامل الاختلاف عن القيمة المعياري البالغة له (50%) مما يؤكد عدم التشتت ووجود الاتساق في مستوى الاستقرار المالي بين المصارف عينة الدراسة.

4-4. اختبار الفرضيات: تضمن البحث فرضيتين هما فرضية العلاقة وفرضية التأثير والتي تم تحديدها في منهجية البحث سابقاً:

(H1). الفرضية الأولى: هناك علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين تبني معيار القيمة العادلة (IFRS13) والهشاشة المالية.

باستخدام معامل الارتباط بيرسون تم اختبار مستوى العلاقة بين معيار القيمة العادلة (IFRS13) وفق مقياسي (FVS-IN) و (FVS-CI) والهشاشة المالية، والجدول رقم (5) يظهر مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة.

الجدول (5): قيم معامل الارتباط بين معيار (IFRS13) والهشاشة المالية

معيار (IFRS13)		
FVS-CI	FVS-IN	
0.634**	0.692**	الهشاشة المالية (Z-Score)
0.000	0.000	Sig.

المصدر: الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (SPSS).
يلاحظ من الجدول رقم (5) أن هناك علاقة ارتباط ايجابية (طردية) ذات دلالة معنوية بين تبني معيار القيمة العادلة (IFRS13) وفق مقياسي (FVS-IN) و (FVS-CI) والهشاشة المالية، وهذا يدل على أنه كلما زاد التوجه نحو تبني معايير (IFRS13) في المصارف عينة الدراسة، فإن ذلك سيرافقه ارتفاع في مستوى الهشاشة المالية أي انخفاض في مستوى الاستقرار المالي، تتفق مع دراسة (Haslam et al., 2017) وتختلف عن دراسة (Gharbi, 2014)، ويرى الباحثان أن سبب الاختلاف والتوافق يعود بيئة تطبيق الدراسة والقطاع الذي تطبق فيه والفترة الزمنية لعينة الدراسة وكذلك البرامج الإحصائية المستخدمة في قياس المتغيرات، وبناءً على ما سبق تقبل الفرضية الرئيسية الأولى.

(H2). الفرضية الرئيسية الثانية: هناك تأثير ذو دلالة معنوية لمعيار القيمة العادلة (IFRS13) في الهشاشة المالية.

ويتفرع عنها فرضيتين فرعيتين:

(H2. 1). الفرضية الفرعية الاولى: هناك تأثير ذو دلالة معنوية لمعيار القيمة العادلة (IFRS13) وفق مقياس (FVS-IN) في الهشاشة المالية.

تم صياغة معادلة انحدار خطي بسيط لتقدير الهشاشة المالية بدلالة تبني معيار القيمة العادلة (IFRS13) وفق مقياس (FVS-IN)، لغرض معرفة مستوى تأثير الأخير في الهشاشة المالية، والجدول رقم (6) يظهر نتائج اختبار التأثير.

الجدول (6): تأثير معيار (IFRS13) وفق مقياس (FVS-IN) في الهشاشة المالية

المتغيرات	المعامل الثابت (β_0)	معامل الانحدار (β)	قيمة (T) (Sig.)	قيمة (F) (Sig.)	(R ²) المعدل	(R ²)
(FVS-IN)	-45.359	23.015	8.676 (0.000)	75.269 (0.000)	0.479	0.472

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (SPSS).

يلاحظ من الجدول رقم (6) ما يأتي:

1. ثبات نموذج الانحدار بدلالة قيمة (F) البالغة (75.269) وهي معنوية عند مستوى معنوية 5%، معنى ذلك يمكن تقدير الهشاشة المالية بدلالة معيار القيمة العادلة (IFRS13) وفق مقياس (FVS-IN)، وهذا يشير إلى صحة النموذج.
2. ثبات معامل الحد الثابت لقيمة (T) البالغة (8.676)، بدلالة معنوية (0.000) وهي أقل من 5% مما يدل على معنوية تأثير تبني معيار القيمة العادلة (IFRS13) وفق مقياس (FVS-IN) في الهشاشة المالية.

3. تدل قيمة بيتا (β) البالغة (23.015) الموجبة على أن التأثير إيجابي، بمعنى كلما زاد التوجه نحو تبني معيار القيمة العادلة (IFRS13) وفق مقياس (FVS-IN) فإن ذلك سيؤدي إلى ارتفاع مستوى الهشاشة المالية.

4. تشير قيمة معامل التحديد (R^2) البالغة (0.479) على أن معيار القيمة العادلة (IFRS13) وفق مقياس (FVS-IN) يفسر ما نسبته (47.9%) من التغيرات الحاصلة في الهشاشة المالية، ويرى الباحثان تختلف هذه النتيجة عن دراسة (Haslam et al., 2017: 12) والتي توصلت إلى وجود تأثير سلبي بين القيمة العادلة والهشاشة المالية. ويرى الباحثان أن سبب الاختلاف قد يعود إلى الاختلاف بين البيئات التي تم تطبيق الدراسات فيها، إذ تم تطبيق هذه الدراسة في البيئة الأمريكية في حين تم تطبيق الدراسة الحالية في البيئة العراقية، وبناءً على ما سبق تقبل الفرضية الفرعية الأولى من الفرضية الرئيسية الثانية.

(H2. 2). الفرضية الفرعية الثانية: هناك تأثير ذو دلالة معنوية لمعيار القيمة العادلة (IFRS13) وفق مقياس (FVS-CI) في الهشاشة المالية.

تم صياغة معادلة انحدار خطي بسيط لتقدير الهشاشة المالية بدلالة معيار القيمة العادلة (IFRS13) وفق مقياس (FVS-CI)، لغرض معرفة مستوى تأثير الأخير في الهشاشة المالية، والجدول رقم (7) يظهر نتائج اختبار التأثير.

الجدول (7): تأثير معيار (IFRS13) وفق مقياس (FVS-CI) في الهشاشة المالية

المتغيرات	المعامل الثابت (β_0)	معامل الانحدار (β)	قيمة (T) (Sig.)	قيمة (F) (Sig.)	(R^2)	(R^2) المعدل
(FVS-CI)	-45.160	27.131	7.422 (0.000)	55.085 (0.000)	0.402	0.395

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS).

يلاحظ من الجدول رقم (7) ما يأتي:

1. ثبات نموذج الانحدار بدلالة قيمة (F) البالغة (55.085) وهي معنوية عند مستوى معنوية 5%، معنى ذلك يمكن تقدير الهشاشة المالية بدلالة معيار القيمة العادلة (IFRS13) وفق مقياس (FVS-CI)، وهذا يشير إلى صحة النموذج.

2. ثبات معامل الحد الثابت لقيمة (T) البالغة (7.422)، بدلالة معنوية (0.000) وهي أقل من 5% مما يدل على معنوية تأثير معيار القيمة العادلة (IFRS13) وفق مقياس (FVS-CI) في الهشاشة المالية.

3. تدل قيمة بيتا (β) البالغة (27.131) الموجبة على أن التأثير إيجابي، بمعنى كلما زاد التوجه نحو تبني معيار القيمة العادلة (IFRS13) وفق مقياس (FVS-CI) فإن ذلك سيؤدي إلى ارتفاع مستوى الهشاشة المالية.

4. تشير قيمة معامل التحديد (R^2) البالغة (0.402) على أن معيار القيمة العادلة (IFRS13) وفق مقياس (FVS-IN) يفسر ما نسبته (40.2%) من التغيرات الحاصلة في الهشاشة المالية، ويرى الباحثان بما أن تأثير تبني معيار القيمة العادلة وفق مقياس (FVS-CI) تأثير موجب (طردي) فإن ذلك سيؤدي إلى ارتفاع في مستوى الهشاشة المالية، ولكن التقدير الدقيق للقيمة العادلة يساهم في تحسين جودة المعلومات المالية المقدمة من عينة الدراسة، وهذا يؤثر في انطباع المستثمرين حول

مدى الهشاشة المالية لعينة الدراسة، وبناءً على ما سبق تقبل الفرضية الفرعية الثانية من الفرضية الرئيسية الثانية، نظراً " لقبول الفرضيتين الفرعيتين تقبل الفرضية الرئيسية الثانية.

المبحث الخامس: الاستنتاجات والتوصيات

وفقاً لما تم تناوله في الإطار النظري لبيان مفهوم متغيرات البحث، وكذلك عرض أهم ما توصل إليه التحليل العلمي من نتائج تطبيقية، فقد توصل الباحثان الى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات وهي كالآتي:

1-5. الاستنتاجات: بناءً على ما تم تناوله في الجانب النظري والعملي للبحث، تم التوصل لمجموعة من الاستنتاجات وأهمها ما يأتي:

1. مفهوم الهشاشة المالية هو المفهوم المرادف لمفهوم عدم الاستقرار المالي، والهشاشة المالية تؤثر على النظام المالي بأكمله وتحدث لأسباب عدة منها ارتفاع أسعار الفائدة وعدم الوصول إلى مصادر التمويل فضلاً عن الكوارث الطبيعية وعدم استقرار النظام المالي، وعدم كفاءة الزيادة في التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية فضلاً عن أسباب أخرى، وهناك من قسم هذه الأسباب إلى أسباب داخلية وأسباب خارجية من أجل تحديد الأسباب التي تتحمل المصارف مسؤوليتها من الأسباب التي كانت خارج سيطرتها ولا تتحمل مسؤوليتها.
 2. هناك جهود كبيرة ومتميزة في مجال قياس الهشاشة المالية، فتم قياس الهشاشة المالية باستخدام نماذج قياس مختلفة، وفي النهاية أعطت هذه الجهود صور مختلفة لطرق متعددة لقياس الهشاشة المالية التي يمكن الاعتماد عليها من أجل تحقيق أغراض مختلفة، وتم الاعتماد على نموذج (Z-score) لقياس الهشاشة المالية في دراستنا، ويرجع السبب في الاعتماد على هذا النموذج لغرض القياس هو أن هذا النموذج يمثل النموذج الأنسب والأفضل الذي يحقق أهداف الدراسة ويتناسب مع فرضياتها.
 3. علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين معيار القيمة العادلة (IFRS13) وفق مقياسي صافي الدخل (FVS-IN) والدخل الشامل (FVS-IC) مع الهشاشة المالية إذ إن نتائج العلاقة كانت موجبة (طردية) معنوية مما يدل على مقياس القيمة العادلة (IFRS13) وفق مقياسي صافي الدخل والدخل الشامل يتأثر بالهشاشة المالية.
 4. وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لتبني معيار القيمة العادلة (IFRS13) وفق مقياسي صافي الدخل (FVS-IN) والدخل الشامل (FVS-IC) على الهشاشة المالية، وها التأثير الإيجابي مما يدل على ارتفاع مستوى الهشاشة المالية في المصارف عينة الدراسة.
- 2-5. التوصيات:** بعد عرض الاستنتاجات التي جرى التوصل إليها في المبحث الأول من هذا الفصل سيجري التطرق إلى التوصيات المكتملة للبحث عن طريق اختيار القياس المحاسبي الملائم الذي يحقق مستوى عال من الشفافية لترشيد القرارات الاستثمارية، وكانت أهم التوصيات هي:
1. ضرورة العمل على ترسيخ الثقافة المحاسبية عن القيمة العادلة للمصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية بما في ذلك المصارف عينة الدراسة وبما يتوافق مع البيئة العراقية من حيث مفهوم القيمة العادلة، وطرق قياسها واختيار الطريقة المناسبة للبيئة العراقية، وبيان متطلبات الإفصاح عنها.
 2. ضرورة الحفاظ على المستويات التي تم تحقيقها من مؤشر (Z-score) للمصارف التجارية، من خلال تعزيز العائد المحقق على مستوى الموجودات وحقوق الملكية.
 3. ضرورة الاهتمام بتقليل مستويات الهشاشة المالية في المؤسسات المالية.

4. يوصي الباحث بضرورة اجراء المزيد من الدراسات المستقبلية حول تطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية ومنها معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (13).

المصادر

أولاً. المصادر العربية:

أ. الرسائل والأطاريح العلمية:

1. الجوازنة، روان مازن الضلاعين، (2014)، أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة في تحسين الأداء المالي دراسة ميدانية على شركات التأمين الأردنية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، كلية الأعمال، قسم المحاسبة والتمويل، الاردن.
2. هيلان، الاء غالب علي، (2019)، أثر معيار القيمة العادلة IFRS 13 في جودة الأرباح المحاسبية في ظل تباين الخصائص التنظيمية دراسة تطبيقية في القطاع المصرفي العراقي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت.
3. سلمان، نور حمزة، (2022)، القيمة العادلة وتأثيرها في ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية، دراسة تطبيقية في عينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، رسالة ماجستير غير منشورة، الكلية التقنية الإدارية / الكوفة، جامعة الفرات الأوسط التقنية.
4. عبد الرضا، عبد الكريم عبد الكاظم، (2021)، قياس أثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي (13) على قيمة الشركة، دراسة تطبيقية على عينة من المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية.
5. الحسيني، امال قحطان عزيز، (2021)، توظيف هيكل التمويل للحد من الهشاشة المالية، دراسة تطبيقية في عينة من المصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (2005-2019)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء.

ب. الدوريات:

1. المعيني، سعد سلمان عواد، عبد الحميد، سارة عبد الملك، (2013)، أثر القيمة العادلة في نتائج المصارف التجارية الاهلية دراسة تطبيقية لعينة من المصارف التجارية العراقية الخاصة، مجلة لتقني، المجلد (26)، العدد (4).
2. العطوي، مهند حميد ياسر، (2018)، توظيف مؤشرات تمويل النمو المستدام في الحد من الهشاشة المالية، دراسة مقارنة بين شركات التأمين العراقية والاماراتية، مجلة المثني للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد (8)، العدد (2).
3. العطار، خانم نوري كاكه حمه، نشميل، شوان ثابت، (2023)، استخدام نموذج كيدا للحد من الهشاشة المالية، دراسة تحليلية للعينة من الشركات الصناعية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، المجلة العلمية لجامعة جبهان، السليمانية، المجلد (7)، العدد (1).

ثانياً. المصادر الأجنبية:

A. Dissertation & Thesis

1. Artemyeva, Anastasia., (2016), Impact of IFRS 13 on disclosure requirements under fair value hierarchy: Case: Industrial sector in Finland, Thesis of Master, International Business, Arcada University of Applied Sciences, Finland.

B. Periodicals and Researches:

1. Ahmad, noryati, mazla, nurul farhana, (2015), banking fragility sector index and determinants: a comparison between local-based and foreign-based commercial banks in malaysia, international journal of business and administrative studies, 1(1), 05-17.
2. Ballester, Laura, Casu, Barbara, Uasu, Ana Gonzalez, (2016), Bank Fragility and Contagion: Evidence from the bank CDS market, Journal of Empirical Finance.
3. Chhatwani, Malvika & Mishra, Sushanta Kumar, (2021), Financial fragility and financial optimism linkage during COVID-19: Does financial literacy matter? Journal of Behavioral and Experimental Economics.
4. Cucerenco, Liviu, (2015), did fair value accounting contribute to the 2008 financial crisis, master's thesis accounting department, oulu business school, university of oulu, finland.
5. Dincer, Hasan & Gencer, Gulsah & Orhan, Nazife & Sahinbas, Kevser, (2011), A Performance Evaluation of the Turkish Banking Sector after the Global Crisis via CAMELS Ratios, Procedia Social and Behavioral Sciences, Vol.24. pp.1530-1545.
6. Filho, Ernani Teixeira Torres & Martins, Norberto Montani & Caroline, Yukari Miaguti, (2017), Minsky's financial fragility: An empirical analysis of electricity distribution companies in Brazil (2007-2015), Working Paper No. 896, Levy Economics Institute, Leibniz Information Centre for Economics.
7. Hameed, Ahmed Jasim, Shareef, Anfal S, Shaban, Sameer Imad, (2022), Effect of Fair Value Based on IFRS 13 on the Qualitative Characteristics of Accounting Information: An Exploratory Study in the Iraqi Environmen, Journal of Cases on Information Technology, Volume 24, Issue 2.
8. Hamid, Fazelina Sahul, (2012), Essays on Liquidity Risk and Banking Fragility, Dynamic Depositor Discipline and Information Disclosure: An Empirical Analysis on the East Asian Banks, Thesis University of Exeter.
9. Hussein, A. I., ALSaqa, Z. H., & Mahmood, S. M., (2020), Enhance financial efficiency under IFRS standards to reduce financial fragility/An empirical study of the reality of crises in Iraq using Data envelopment analysis. Tikrit Journal of Administration and Economics Sciences, 16 (Special Issue part 1).
10. Iftikhar, Syed Faizan, (2015), Financial Reforms and Financial Fragility: A Panel Data Analysis, Journal of Financial Studies, Vol. 3, No.2.
11. Krimpmann, Andreas, (2015), principles of group accounting under IFRS – Apendix: fair value measurement, John wiley &sons inc.
12. Lewis, Richard & Pendrill, (2004), David, Advanced Financial Accounting, 7th ed., Bell and Bain Ltd, Glasgow.
13. Masood, Omar, (2009), Determinants of nonperforming loans and banking costs during the 1999-2001 Turkish banking crisis Int. J. Risk Assessment and Management, Vol. 11, Nos. 1/2.
14. Mishkin, Frederic, (2009), financial stability and the macroeconomy, Central Bank of Iceland (Economics Department), Working Bapers N. 9.

15. Osho, A. E., & Ajetunmobi, T. P., (2018), Justifying the concept of fair value as a theory through International Financial Reporting Standard (IFRS), *Research Journal of Finance and Accounting*, (9), (18).
16. palea, vera, maino, renato, (2013), private equity fair value measurement: a critical perspective on ifrs 13, universita degli studidi torino, *australian accounting review* no (66), vol (23), issue (3).
17. Ryan. Stephen G., (2008), *Fair Value Accounting: Under Standing the Isses Raised by The Cerdit Crunch*, Stern School of Busines, NewYork Sity.
18. Schroeder, Susan, (2009), Defining and detecting financial fragility: New Zealand's experience. *International Journal of Social Economics*. 36 (3), 287 -307.
19. Tuzcuoğlu, Tolga, 2020, The impact of financial fragility on firm performance: an analysis of BIST companies, *Journal Quantitative Finance and Economics*, Vol. 4, No. 2.
20. Tymoigne, Éric, (2011), *Measuring macroprudential risk: Financial fragility indexes*, Working Paper, Levy Economics Institute of Bard College.
21. Tymoigne, Éric, (2012), *Measuring Macro prudential Risk through Financial Fragility: A Minskyan Approach*, Working Paper No. 716.
22. Liao, Lin, Kang, Helen, Morris, Richard D, Tang, Qingliang, (2013), Information asymmetry of fair value accounting during the financial crisis, *Journal of Contemporary Accounting & Economics*, 221-236.
23. Sebastian, Ene George, Dănuț, Chilarez, Maria, Dindire Laura, (2014), Relevance and credibility of the fair value measurement during the crisis, *Procedia Economics and Finance* 8 (306-312).

C. Others

1. Boyer, Robert, (2007) *Assessing the impact of fair value upon financial crises*, *Socio-Economic Review*, 5, 779–807, Downloaded from <http://ser.oxfordjournals.org/> at Freie Universitaet Berlin.
2. Haslam, Colin, Tsitsianis, Nick, Katechos, George, (2017), *Stress testing the adoption of Fair Value Accounting (FVA): Fragility and instability in financialized firms*, University of Hertfordshire, Link to publisher s website.